العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية فى القطاع المصرفى الليبي (خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩)

أ.د/ **محمد بهاء الدين بخيت** د / **دميانة ناثان**

أ/ **اسريتي اسريتي عمر اسريتي**
(باحث ماجستير استثمار)

الملخص :

هدفت الدراسة الى التعرف على درجة الالتزام بتطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية (معايير الخصائص - معايير الاداء) وعلاقة ذلك بالمخاطر المصرفية ممثلة فى (مخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر التشغيل ومخاطر كفاية رأس المال) فى المصارف الليبية خلال الفترة من العام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ وتوصلت نتائج الدراسة الى ان هناك التزام بتطبيق معايير الخصائص بنسبة ٦٥.٨٠% ، وان هناك التزام بتطبيق معايير الاداء بنسبة ٧١.٧٥% ، وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير الخصائص وبين كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ، بينما لم يتم التوصل الى علاقة احصائية بين تطبيق معايير الخصائص وبين كلا من مخاطر سعر الفائدة ومخاطر كفاية رأس المال ، وانه تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين تطبيق معايير الاداء وبين كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ، وعلاقة طردية بين تطبيق معايير الاداء ومخاطر كفاية رأس المال ، بينما لم يتم التوصل الى علاقة احصائية بين تطبيق معايير الاداء وبين مخاطر سعر الفائدة .

- **مقدمة :**

تعتبر البنوك جزءاً هاماً من الحياة العملية للمؤسسات و الكثير من الأشخاص، ولا يمكن الاستغناء عن دور البنوك فى المجتمع تحت أي ظرف ولا بأي شكل من الأشكال، فالقطاع يُعتبر المصدر الاهم والأساسي للمحافظة على الأموال والحصول على عائد للادخار ، و كذلك يُعتبر أحد مصادر منح الائتمان الأساسية للكثير من الأفراد والمواطنين. وتقوم البنوك بدورها بتوظيف العديد من الأفراد وتوفر لهم العديد من فرص العمل؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التنمية الاقتصادية ويساعد على تحريك العجلة الاقتصادية بشكل إيجابي (ابراهيم ، ٢٠١٩) وفى ظل اهمية الدور الذى يقوم به القطاع المصرفى فى الاقتصاد ولتحقيق اواصل الثقة بين كافة الاطراف ، فقد تعمل البنوك المركزية على وضع مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المتداولة ، حيث يتطب ذلك ان تكون هناك قواعد لعملية المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية ، بجانب ان المحاسبة والمراجعة يرتبطان على المستوى المهني و المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، فان المحاسبة والمراجعة تعتبر من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا فى مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة (عقده ،٢٠١٥)

وتحدد أهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن أن نرجع ظهور هذا الاتجاه إلي ثلاث عوامل وهي زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها، والتغيير في أنماط الملكية، والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات.(ابوحجر & رويحة ،٢٠١٤) حيث انه فى ظل دور المراجعة الداخلية فى ضمان حقوق الاطراف ذوى العلاقة فانها ايضا لها دور في إدارة المخاطر

المصرفية ، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المصارف ، فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالمصرف، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل المصرف ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها. (مرابطى، ٢٠١٣)

١ـ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى بحث درجة الالتزام تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية (الاداء – الخصائص) فى المصارف الليبية على درجة المخاطر ، حيث ان وجود اطار فعال يتم تطبيقه داخل المؤسسة المصرفية فيما يتعلق بقواعد المراجعة والاليات والالتزام بمعايير ممارسة المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخلين (IIA) باعتبارها المصدر الرئيسى لممارسة المراجعة الداخلية من منطلق المعايير الدولية التى يخضع لها معظم المراجعين ، لغرض الحفاظ على اصول المؤسسة ، ومن المحتمل عند الالتزام بتلك المعايير ان يساهم ذلك فى خفض درجة المخاطر ، نظرا لاهمية ادارة المخاطر المصرفية فى القطاع المصرفى الليبى ، لذلك فأن البحث فى العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية والتعرف مستوى الالتزام بتطبيق المعايير يمكن ان يساهم فى تحسين مستوى ادارة المخاطر المصرفية ، بجانب البحث فى اهمية تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية ، لاسيما وان للمراجع الداخلي دورا رقابيا يمكن ان يساهم فى تحسين الاداء المؤسسى المصرفي وبالتالى التدخل لضبط مستوى المخاطر التى يتعرض لها المصرف، وقد صيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

- **هل تلتزم المصارف الليبية بتطبيق معايير المراجعة الداخلية (الاداء – الخصائص) ؟**

- **هل يؤدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية إلى الحد من اثار مخاطر القطاع المصرفى الليبيى ؟**

٢ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على درجة الالتزام بتطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية (معايير الاداء - معايير الخصائص) فى المصارف الليبية خلال الفترة من العام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ .
٢. دراسة العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية و مخاطر الائتمان فى المصارف الليبية .
٣. التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية و مخاطر سعر الصرف فى المصارف الليبية .
٤. دراسة العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر التشغيلية فى المصارف .
٥. الوقوف على طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر راس المال فى المصارف الليبية .
٦. دراسة العلاقة بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية ومخاطر السيولة فى المصارف الليبية .
٧. استعراض بعض من الادبيات والدراسات السابقة التى تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية و المخاطر المصرفية ، وذلك لعرض اراء الباحثين و الربط بين تطبيق المعايير وادارة المخاطر المصرفية .

٣ـ أهمية الدراسة:

١. ان للدراسة اهمية تتمثل فى استعراض الجوانب النظرية والادبيات التى تناولت كلا من معايير ممارسة المراجعة الداخلية واهميتها والقواعد التى تحكمها ، بجانب المخاطر المصرفية وانواعها وكيفية التعامل معها .

٢. استعراض الدراسات السابقة والابحاث التى افرد لها الباحثون اراءهم عبر الكتب والدراسات والمجلات البحثية و النظر فى ما توصلوا اليه من نتائج ومقارنة النتائج تم التوصل اليها مع نتائج الدراسات السابقة لغرض التعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .
٣. تبيان الجوانب العملية لتطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) لغرض تطوير اداء المصارف الليبية والعمل على حل المشاكل المرتبطة بذلك .
٤. تحوى الدراسة نتائج اختبار العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية وهذا يمكن ان يساعد الباحثين فى التعرف على طبيعة تلك العلاقة فى اطار كشف الفجوات البحثية والسعى نحو امكانية العمل على اشتقاق دراسات جديدة من الدراسة الحالية .

٤ـ فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة ولتحقيق الاهداف وبناء على ما تم اشتقاقه من الدراسات السابقة فانه قد تم صياغة فروض الدراسة على النحو التالى :

- الفرضية الرئيسية الاولى : " يوجد اختلاف معنوى بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية فى المصارف الليبية"
- الفرضية الرئيسية الثانية : " يوجد اختلاف معنوى بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية فى المصارف الليبية "
- الفرضية الرئيسية الثالثة : " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية فى القطاع المصرفى الليبى "
- الفرضية الرئيسية الرابعة : " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية فى القطاع المصرفى الليبى "

حيث يتفرع من الفرضيتان الرئيسيان الثالثة والرابعة ، فروض فرعية لقياس العلاقة بين الالتزام بتطبيق كلا من معايير الخصائص ومعايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية فى القطاع المصرفى الليبي مقاسه بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال .

٥- نموذج الدراسة :

تم تحديد نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة على النحو التالى وفقا لشكل (١)

الشكل رقم (١)

نموذج الدراسة

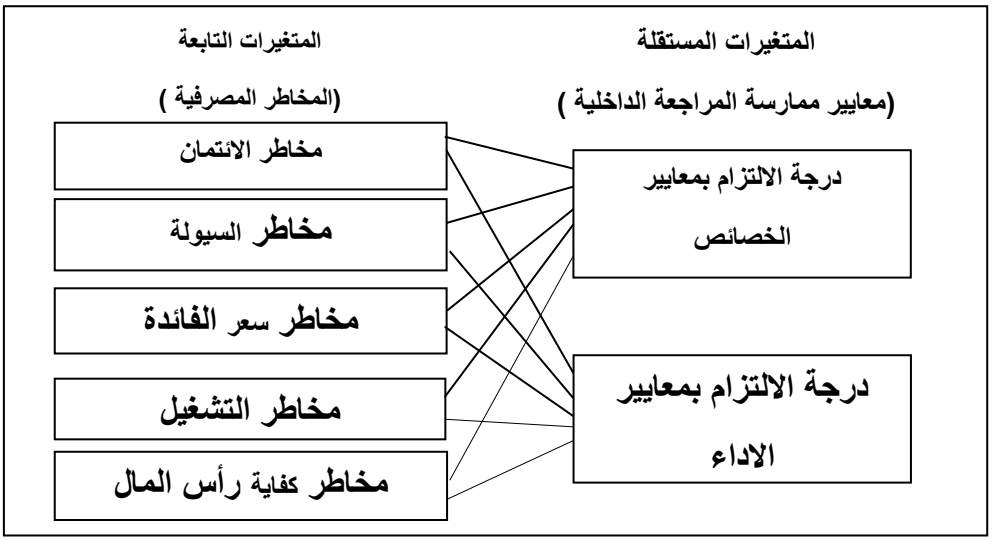

٦- الدراسات السابقة:

ناقشت دراسة (سعيد ،٢٠٢٠) الى دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية و الاداء المالى للبنوك التجارية فى الاردن فى ظل تطبيق اليات ادارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ ، حيث

انتهجت الدراسة الاسلوب الاحصائى الوصفى التحليلى كما تم استخدام السلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات من خلال استخدام برنامج Eviews للتحليل الاحصائى ، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية (خصائص المراجعة & خصائص الاداء) وبين المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر راس المال) ، وقد تم الاعتماد على البيانات من خلال البحث قياس الالتزام بمعايير ممارسة المراجعة الداخلية فى البنوك التجارية وقياس المخاطر باستخدام النسب المالية ، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة فى سوق عمان المالى وعددها ١٣ بنكا ، واظهرت نتائج الدراسة ان هناك تاثير معنوى لمعايير خصائص المراجعة الداخلية بنسبة ٢٣.٩% على مخاطر الائتمان وبنسبة ١٦.٨% على مخاطر راس المال وهما الاكثر تاثيرا ، بينما هناك تاثير معنوى لمعايير اداء المراجعة الداخلية بنسبة ٣٣.٨% على مخاطر سعر الفائدة وبنسبة ٢٣.٩% على مخاطر الائتمان وبنسبة ٢٨.٦% على مخاطر راس المال) وهما الاكثر تاثرا على التوالى ، واوصت الدراسة بضرورة الدراسة بضرورة وجود تشديد فى تطبيق معايير المراجعة الداخلية وفقا لتعليمات لجان بازل بجانب اهمية التطبيق لتوافق المعايير مع معايير لجان الحوكمة والرقابة الداخلية لما لها من تاثير على المخاطر المصرفية .

دارت دراسة (عبد السلام ، ٢٠٢٠) الى بحث تاثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطرة الإئتمانية وإنعكاسها على ربحية البنوك المصرية ، حيث تواجه البنوك مخاطر ناتجة عن تطبيق اليات الرقابة والمراجعة فى ظل زيادة الطلب على القروض المصرفية ، فالمخاطرة الائتمانية التى تواجه البنوك لها انعكاس على الارباح سواء من منح القروض او اي هامش الايرادات الاخرى ، فالاستثمارات تتاثر بالمخاطر المصرفية وهذا يحتاج الى نظام رقابى قوى قائم على معايير المراجعة الداخلية ، وقد قام الباحث بدراسة العلاقة بين تطبيق معايير المراجعة والتى تتمثل فى معايير الخصائص معبرا عنها بالاستقلالية والموضوعية و المهارة والعناية المهنية ، ومعايير الاداء ممثلة فى تقييم وتطوير إدارة المخاطر و طبيعة تخطيط

وتنفيذ عملية التدقيق و إدارة أنشطة المراجعة الداخلية ، وبين المخاطر الائتمانية وانعكاس ذلك على ربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان تطبيق معايير وخصائص المراجعة الداخلية يمكن ان تحد من زيادة المخاطرة الائتمانية وبالتالى ينعكس ذلك بشكل ايجابى على الربحية والتي على ضوئها يتم تحقيق اهداف البنوك .

وهدفت دراسة (محمد& السيبراوى ،٢٠١٩) الى قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والاداء لممارسة المراجعة الداخلية واثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة فى البنوك السودانية ، فبالرغم من المشاكل التى تواجه البنوك التجارية السودانية من صعوبات الا ان بعضها يسعى الى تطبيق المعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية واليات الحوكمة التى تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة لغرض ماواكبة التطور الحاصل فى البنوك الاجنبية ، الا ان الدراسة قامت على تحليل واقع تطبيق معايير المراجعة الداخلية وهى فى الاساس تشمل معايير خصائص واداء المراجعة ، واثرها على المخاطر المصرفية ، وقد اختار الباحثان عينة من البنوك السودانية ، وتتمثل مشكلة البحث في جانبين ، الاول مدى التزام البنوك بتطبيق معايير المراجعة الداخلية ، اما الاشكالية الثانية فى تاثير درجة الالتزام على المخاطر المصرفية ممثلة فى المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة مخاطر راس المال ، فابتعاد البنوك عن الاليات الدولية لسبب فرض العقوبات ادى الى انخفاض مستوى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة ، وبالتالى انعدم الاثر الناتج من تطبيق معايير المراجعة على المخاطر المصرفية ، وقد اظهرت النتائج انه لاتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية، وادارة المخاطر المصرفية ، ومن نتائج الدراسة الاشارة الى ضعف النظام المصرفى فى مواكبة التطور الحاصل فى معايير المراجعة وتلك النتيجة تساهم فى تسليط الضوء على العلاقة الهامة بين الرقابة والمراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية .

اهتمت دراسة (Jonall,2019) الى دراسة اثر معايير ممارسة المراجعة الداخلية على مخاطر السيولة والائتمان فى البنوك التجارية فى الهند ، هدفت

الدراسة الى التعرف على تاثير معايير المراجعة الداخلية (الاداء والخصائص) على مخاطر السيولة والائتمان فى عينة من البنوك الهندية ، وذلك لغرض اكتشاف قوة العلاقة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات ، حيث تم قياس المخاطر المصرفية والتى تمثل السيولة بنسبة الاصول السائلة الى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض ، اما بالنسبة لمعايير المراجعة الداخلية فقد تم القياس باستبيان لبيان درجة الالتزام بالتطبيق ، وبالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك فى الهند خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٧ ، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية بين تطبيق معاير المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية ، ففى حالة زيادة درجة الالتزام بتطبيق معاييير المراجعة الداخلية ساهم ذلك فى خفض درجة المخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية .

هدفت دراسة (Lukorito , 2019) الى تقييم اثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على ادارة المخاطر فى البنوك التجارية فى اوكرانيا ، حيث قد سجلت البنوك التجارية فى الاوكرانية نموا كبيرا وتحسين الأداء المالي فى ظل تطبيق قواعد الحوكمة والتى تتضمن تطبيقا لمعايير المراجعة الداخلية للحفاظ على حقوق المساهمين ، فانه على الرغم من النمو الحاصل الا ان قطاع المصارف واجه العديد من التحديات بما في ذلك منافسة شرسة من داخل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الرهن العقاري والمنافسة على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لزيادة الابتكارات في السوق مما ادى الى زيادة درجة المخاطر المصرفية . واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد ٢٠ بنك على مدى ٥ سنوات ٢٠١٣-٢٠١٧ ، واستخدمت الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة السنوية التي تم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي ، واعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين درجة تطبيق معايير المراجعة الداخلية باستطلاع اراء العاملين بلجان المراجعة وبين المخاطر المصرفية ، حيث تم استخدام نسب السيولة كمتغير تابع لقياس مخاطر السيولة من خلال نسبة الودائع الى اجمالى الاصول ونسب السيولة النقدية الى الودائع ، وتم الاعتماد فى قياس مخاطر الائتمان على من خلال نسبة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض ، وتم قياس مخاطر سعر الفائدة

من خلال حساب نسبة الاصول الحساسة لسعر الفائدة الى الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة ، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية ، حيث اظهرت النتائج الى ان زيادة درجة الالتزام بمعايير خصائص المراجعة الداخلية ساهم فى خفض درجة المخاطر بمتوسط حسابى قدره ٢٣.٦% ، وان زيادة درجة الالتزام بمعايير اداء المراجعة الداخلية ساهم فى خفض درجة المخاطر بمتوسط حسابى قدره ١٤.٧٩% وهو ما يشير الى اهمية الاثر الناتج من تطبيق معايير المراجعة الداخلية على المخاطر المصرفية .

٧- منهجية الدراسة:

قد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائى ، حيث لغرض اختبار العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وبين ادارة المخاطر المصرفية فى قطاع المصارف التجارية فى دولة ليبيا ، فانه تم اتباع المنهج الوصفى لعرض الظاهرة من جانبيها العملى والعلمى وتحليل الظاهرة لغرض بيان العلاقة وايضاح الجوانب المرتبطة بها ومن ثم التوصل الى مستوى التزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة الداخلية بجانب بيان مستوى المخاطر المصرفية والوصول الى درجة تاثير الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية على ادارة المخاطر المصرفية .

٨- عينة الدراسة:

قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة ليشمل كافة المصارف التجارية الليبية فى دولة ليبيا والتى تخضع لاشراف مصرف ليبيا المركزى (طرابلس) ويتشكل مجتمع الدراسة من اجمالى المصارف بما فيها مصرف الليبى الخارجى والمصارف الاسلامية وعددهم (١٩) حيث تم استبعاد المصرف الليبى الخارجى نظرا لطبيعته الخاصة فى التعامل مع العمليات التى تتم لصالح لدولة الليبية فى الخارج فقط ، بجانب استبعاد المصرف الاسلامى الليبى ومصرف اليقين لتخصصهم فى المعاملات الاسلامية ، وبالتالى فان عينة الدراسة تتمثل فى (١٦) مصرف .

٩- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فى حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود زمانية فى الاتى :

- **حدود موضوعية** : تقوم الدراسة ببحث العلاقة بين تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية (الخصائص – الاداء) و ادارة المخاطر المصرفية بالتطبيق على المصارف الليبية .
- **حدود المكانية :** دولة ليبيا
- **الحدود الزمانية :** تتشكل الفترة من العام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ ، ولاهمية دور القطاع المصرفى فى الاقتصاد الليبي قام الباحث بتحديد الاطار الزمنى للدراسة لبيان طبيعة الفترة التى شهدها القطاع المصرفى بعد العام ٢٠١١ ، حيث واجه الاقتصاد الليبى العديد من المخاطر فى ظل الاحداث الهامة التى شهدتها الدولة بشكل عام واثرت على القطاع المصرفى .

١٠- أسلوب قياس المتغيرات:

وفقا للمنهج الاستقرائى الذى اعتمدت عليه الدراسة فانه تم تحديد متغيرات الدراسة واسلوب القياس وفقا للدراسات السابقة والنحو التالى كما يتضح بجدول (١).

الجدول رقم (١)
أسلوب قياس المتغيرات

متغيرات الدراسة		اسلوب وطريقة القياس
المتغيرات المستقلة	**معايير الخصائص**	تحددت المعيار وفقا لاصدار معهد المراجعين الداخلين (IIA) ، واعتمدت الدراسة فى قياس الالتزام بالتطبيق على نص المعيار الصادر عن المعهد بالنسبة لمعايير الخصائص ومعايير الاداء والتى تم حصرها من خلال مقياس تم عرضه على الادارة العليا والمراجعين الداخلين فى المصارف الليبية.
	معايير الاداء	
المتغيرات التابعة لادارة المخاطر المصرفية	**مخاطر الائتمان**	تقاس من خلال مقارنة نسبة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض التى يمنحها البنك ، فان زادت النسبة عن متوسط السنوات السابقة فان ذلك يشير الى ارتفاع فى درجة مخاطر الائتمان
	مخاطر السيولة	يتم القياس من خلال حساب نسبة النقدية وماشابها الى اجمالى الودائع فى البنك ، وهى تعبر عن مستوى السيولة ويتطلب ذلك عدم زيادة مقدار السيلوة عن ١ او انخفاضها الى ٠.٠١ حتى لا يتعرض البنك لمخاطر فى نقص النقدية اللازمة لمقابلة استردادت الودائع .
	مخاطر سعر الفائدة	يتم القياس من خلال قسمة الاصول الحساسة لسعر الفائدة على الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة وذلك لبيان الاثر الناتج من التغير فى سعر الفائدة على اصول البنك ، فارتفاع سعر الفائدة له تاثير على التزامات البنك .
	مخاطر التشغيل	يتم قياس مخاطر التشغيل من خلال مقارنة مصروفات العمالة الى اجمالى عدد العمالة التى تقع تحت قدرة تشغيل البنك ، وارتفاع مستوى المصروفات يعبر عن زيادة تكلفة العمالة
	مخاطر كفاية راس المال	تعبر مخاطر راس المال عن متانة راس المال الذي يمتلكه المصرف لمقابلة الخسائر والصدمات وان هذه الأموال الممتلكة سوف تكون كافية لامتصاص أي خسائر قد يتعرض لها المصرف ويتم حسابها من خلال مقابلة رأس المال الاجمالى (الشريحة١+الشريحة ٢ + الشريحة٣) بالنسبة الى اجمالى كلا من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل.

١١- الاحصاء الوصفى للبيانات الفعلية للمتغيرات:

يوضح جدول (٢) قيم المتغيرات التى أعتمدت عليها الدراسة لقياس العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية والمخاطر المصرفية فى البنوك التجارية فى ليبيا.

جدول رقم (٢)

الاحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

	اجمالى المشاهدات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	القيمة الادنى	القيمة الاعلى
الالتزام بمعايير الخصائص	112	65.80%	0.16268	2.0358	4.1396
				1.000*	3.000*
الالتزام بمعايير الاداء	112	71.75%	0.13495	2.3083	4.2944
				1.000*	3.000*
مخاطر الائتمان	112	0.1920	0.11189	0.078	0.592
مخاطر السيولة	112	0.3213	0.15646	0.109	0.673
مخاطر سعر الفائدة	112	0.4614	0.13009	0.123	0.691
مخاطر التشغيل	112	9.9392	2.03162	3.256	35.01
مخاطر كفاية رأس المال	112	0.1735	0.09922	0.068	0.540

***مخرجات برنامج الحزم الإحصائية (SPSS-26)**

*** يتم تصنيف مستوى الالتزام على اساس ٣=التزام مرتفع ، ٢=التزام متوسط ، ١=التزام منخفض**

حيث يوضح الجدول (٢) القيم الاحصائية لمتغيرات الدراسة من حيث عدد المشاهدات واعلى واقل قيمة والمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى ، فقد تمثلت متغيرات الدراسة فى المتغيرات المستقلة وهى تعبر عن معايير ممارسة المراجعة الداخلية (الخصائص – الاداء) ، والمتغيرات التابعة والتى تعبر عن مؤشرات المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر سعر الفائدة - مخاطر التشغيل – مخاطر كفاية رأس المال) ، فقد اظهرت نتائج الاحصاء الوصفى لمتغير الالتزام بمعايير الخصائص ان المتوسط الحسابى قدره ٦٥.٨٠%

وهو يعبر عن متوسط التزام المراجعيين الداخلين فى المصارف الليبية بتطبيق معايير خصائص ممارسة المراجعة الداخلية التى تتمثل فى الغرض والسلطة والمسؤولية و الاستقلالية والموضوعية و المهارة والعناية المهنية اللازمة و تاكيد وتحسين جودة المراجعة وذلك عند مستوى انحراف معيارى قدره ٠.١٦٢٦٨ ، بينما جاء المتوسط الحسابى لمعايير الاداء بمقدار ٧١.٧٥% وهو يعبر عن متوسط درجة التزام المراجعيين الداخليين بمعايير ادارة نشاط التدقيق و طبيعة العمل و تخطيط مهمة التدقيق الداخلى و نطاق مهمة التدقيق الداخلى و تبليغ النتائج و مراقبة سير العمل والتبليغ عن قبول المخاطر بمستوى انحراف معيارى قدره ٠.١٣٤٩٥ فى ظل اختبار البيانات وفقا لاراء المبحوثين .

ويوضح الجدول قيمة الاحصاء الوصفى للمخاطر المصرفية ، حيث تشير قيمة مخاطر الائتمان ان نسبة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض متوسطها ١٩.٢٠% فى البنوك الليبية واظهرت النتائج ان اعلى قيمة لمخاطر الائتمان قدرها ٥٩.٢% واقل قيمة ٧.٨% بانحراف معيارى قدره ٠.١١١٨٩ ، وجاءت مخاطر السيولة بمتوسط حسابى قدره ٣٢.١٣% والتى تعبر عن نسبة النقدية او ماشابها من اصول مصرفية الى اجمالى الودائع والتى اظهرت اعلى قيمة قدرها ٦٧.٣% واقل قيمة قدرها ١٠.٩% ، وجاء المتوسط الحسابى لمخاطر سعر الفائدة والتى تعبر عن نسبة الاصول الحساسة لسعر الفائدة الى الالتزامات الحساسة لسعر الفائدة والمفصح عنها من خلال مصرف ليبيا المركزى عند متوسط حسابى قدره ٤٦.١٤% حيث اظهرت اعلى قيمة ٦٩.١% واقل قيمة ١٢.٣% بانحراف معيارى قدره ٠.١٣٠٠٩ ، وجاء المتوسط الحسابى لمخاطر التشغيل ٩.٩٣٩٢ الف دينار ليبى ، وهى مقدار اجمالى مصروفات العمالة مقارنتا بعدد العمالة فى المصارف ، حيث اظهرت قيم الاحصاء الوصفى الى ان اعلى قيمة قدرها ٣٥.٠١ الف دينار ليبى ، بينما اقل قيمة ٢.٠٣١٦ الف دينار ليبى ، واظهرت قيمة المتوسط الحسابى لمتغير مخاطر كفاية رأس المال مستوى ١٧.٣٥% وفقا لما هو معلن بمصرف ليبيا المركزى والذى يعبر عن متانة راس المال الذي يمتلكه

المصرف لمقابلة الخسائر والصدمات من خلال مقابلة رأس المال الاجمالى (الشريحة١+الشريحة ٢ + الشريحة٣) بالنسبة الى اجمالى كلا من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل ، وجاءت اعلى قيمة عند مستوى ٥٤% بينما اقل قيمة ٦.٨% لمخاطر كفاية راس المال فى المصارف الليبية.

١٢- إجراء اختبارات الفروق الاحصائية للبيانات:

يشير الجدول رقم (٣) لنتائج اختبار اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى لقياس العلاقة بين معايير الخصائص والمخاطر المصرفية.

الجدول رقم (٣)

اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى

لقياس العلاقة بين معايير الخصائص والمخاطر المصرفية

	معايير الخصائص	نتائج اختبار J-Terpstra		نتائج اختبار التباين Kruskal Wallis	
		احصائية J-T	مستوى المعنوية Sig	احصائية Chi-Square كاى٢	مستوى المعنوية Sig
مخاطر الائتمان	مستوى منخفض من الالتزام	-2.611	0.009	6.818	0.008
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر السيولة	مستوى منخفض من الالتزام	-3.277	0.001	10.878	0.001
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر سعر الفائدة	مستوى منخفض من الالتزام	-1.901	0.151	0.033	0.564
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				

	معايير الخصائص	نتائج اختبار J-Terpstra		نتائج اختبار التباين Kruskal Wallis	
		احصائية J-T	مستوى المعنوية Sig	احصائية Chi-Square كاى٢	مستوى المعنوية Sig
مخاطر التشغيل	مستوى منخفض من الالتزام	-4.494	0.000	10.911	0.001
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر كفاية رأس المال	مستوى منخفض من الالتزام	0.129	0.898	0.072	0.789
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				

***مخرجات برنامج الحزم الإحصائية (SPSS-26)**

حيث يوضح جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى لقياس العلاقة بين معايير الخصائص والمخاطر المصرفية من خلال اختبار (جانكير تربسترا) لبيان الفروقات الاحصائية بين المتغيرات حيث تظهر احصائية الاختبار مستوى معنوية مقبول احصائيا عند مستوى اقل من ٥% ، بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين المخاطر المصرفية ممثلة فى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل .

فقد جاء فى المرتبة الاولى من مستوى الفروقات الاحصائية الالتزام بين معايير الخصائص وبين مخاطر التشغيل بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها - 4.494 عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى مصروفات العمالة مقابل عدد العمالة يمكن ان ينخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الخصائص ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 10.911 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر التشغيل

وفى المرتبة الثانية جاءت العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر السيولة بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها 3.277- عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى نسبة النقدية او ماشابها مقابل اجمالى الودائع يمكن ان تنخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الخصائص ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 10.878 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر السيولة .

وفى المرتبة الثالثة جاءت العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر الائتمان بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها 2.611- عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى نسبة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض يمكن ان تنخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الخصائص ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 6.818 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر الائتمان .

اما بالنسبة للعلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر سعر الفائدة فانه لم يتم التوصل الى علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات ، حيث جاءت بمستوى فروق احصائية غير معنوية قدرها 1.901- وبمستوى تباين قدره 0.033 ويعبر ذلك عن عدم تاثر مخاطر سعر الفائدة بالالتزام بمعايير الخصائص فى المصارف الليبية .

ايضا اظهرت نتائج اختبار العلاقة بين الالتزام بمعايير الخصائص وبين مخاطر كفاية راس المال انه لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات ، حيث جاءت بمستوى فروق احصائية غير معنوية قدرها 0.129 وبمستوى تباين قدره 0.072 ويعبر ذلك عن عدم تاثر مخاطر كفاية راس المال بالالتزام بمعايير الخصائص فى المصارف الليبية .

يشير الجدول رقم (٤) لنتائج اختبار اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى لقياس العلاقة بين معايير الاداء والمخاطر المصرفية.

الجدول رقم (٤)
اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى
لقياس العلاقة بين معايير الاداء والمخاطر المصرفية

	معايير الخصائص	نتائج اختبار J-Terpstra		نتائج اختبار التباين Kruskal Wallis	
		احصائية J-T	مستوى المعنوية Sig	احصائية Chi-Square كاى٢	مستوى المعنوية Sig
مخاطر الائتمان	مستوى منخفض من الالتزام	-2.617	0.008	6.85	0.007
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر السيولة	مستوى منخفض من الالتزام	-2.839	0.005	8.06	0.005
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر سعر الفائدة	مستوى منخفض من الالتزام	-1.431	0.152	2.049	0.152
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر التشغيل	مستوى منخفض من الالتزام	-3.934	0.000	15.478	0.000
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				
مخاطر كفاية رأس المال	مستوى منخفض من الالتزام	1.996	0.046	3.983	0.036
	مستوى متوسط من الالتزام				
	مستوى مرتفع من الالتزام				
	Total				

***مخرجات برنامج الحزم الإحصائية (SPSS-26)**

يوضح جدول رقم (٤) نتائج اختبار الفروقات ومستوى التباين الاحصائى لقياس العلاقة بين معايير الاداء والمخاطر المصرفية من خلال اختبار (جانكير تربسترا) لبيان الفروقات الاحصائية بين المتغيرات حيث تظهر احصائية الاختبار مستوى معنوية مقبول احصائيا عند مستوى اقل من ٥% ، بين الالتزام بمعايير الاداء وبين المخاطر المصرفية ممثلة فى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر كفاية رأس المال.

فقد جاء فى المرتبة الاولى من مستوى الفروقات الاحصائية الالتزام بين معايير الخصائص وبين مخاطر التشغيل بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها - 3.934 عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى مصروفات العمالة مقابل عدد العمالة يمكن ان ينخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الاداء ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 15.478 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر التشغيل.

وفى المرتبة الثانية جاءت العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر السيولة بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها 2.839- عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى نسبة النقدية او ماشابها مقابل اجمالى الودائع يمكن ان تنخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الاداء ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 8.060 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر السيولة .

وفى المرتبة الثالثة جاءت العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر الائتمان بعلاقة عكسية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها 2.617- عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان الانخفاض فى نسبة القروض غير العاملة الى اجمالى القروض يمكن ان تنخفض فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الاداء ، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 6.850 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر الائتمان .

وفى المرتبة الرابعة جاءت العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر كفاية رأس المال بعلاقة طردية وبمستوى قيمة (J-T) قدرها 1.996- عند مستوى معنوية اقل من ٥% تعبر عن ان تحسن فى مستوى شرائح راس المال (الشريحة١+الشريحة ٢ + الشريحة٣) مقابل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل تساهم فى ظل تطبيق المراجعين الداخلين لمعايير الاداء وبالتالى فان هناك اثر ايجابى للالتزام بمعايير الاداء على مخاطر كفاية رأس المال، بجانب نتائج اختبار (كروسكال – واليس) التى اظهرت قيمة تباين قدره 3.983 عند مستوى معنوية اقل من ٥% يؤكد العلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر الائتمان .

اما بالنسبة للعلاقة بين الالتزام بمعايير الاداء وبين مخاطر سعر الفائدة فانه لم يتم التوصل الى علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات ، حيث جاءت بمستوى فروق احصائية غير معنوية قدرها 1.431- وبمستوى تباين قدره 2.049 ويعبر ذلك عن عدم تاثر مخاطر سعر الفائدة بالالتزام بمعايير الاداء فى المصارف الليبية .

١٣- نتائج الدراسة:

يمكن صياغة نتائج الدراسة على النحو التالى :

١) توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك التزام بتطبيق معايير الخصائص فى المصارف الليبية ، حيث باختبار البيانات تم التوصل الى وجود فروقات معنوية بين درجة الالتزام فى تطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية ، فالمصارف الليبية تلتزم بتطبيق معايير الخصائص بنسبة ٦٥.٨٠% ، حيث تتمثل معايير الخصائص فى تتمثل فى الغرض والسلطة والمسؤولية و الاستقلالية والموضوعية و المهارة والعناية المهنية اللازمة و تاكيد وتحسين جودة المراجعة .

٢) تلتزم بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية بنسبة ٧١.٧٥% ، وتتمثل عملية الالتزام بتطبيق معايير الاداء فى تطبيق بمعايير ادارة نشاط التدقيق و طبيعة العمل و تخطيط مهمة التدقيق الداخلى و نطاق مهمة التدقيق

الداخلى و تبليغ النتائج و مراقبة سير العمل والتبليغ عن قبول المخاطر ، وفى ضوء نتائج اختبار الفرضيات فانه تم التوصل الى انه يوجد اختلاف معنوى بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية فى المصارف الليبية .

٣) توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر الائتمان فى القطاع المصرفى الليبى عند مستوى عند مستوى معنوية اقل من ٥% .

٤) انتهت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر السيولة فى القطاع المصرفى الليبى بمستوى معنوية اقل من ٥%

٥) توصلت نتائج الدراسة الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر سعر الفائدة فى القطاع المصرفى الليبى ، فقد جاءت قيم الاختبارات الاحصائية بمستوى معنوية اكبر من ٥% ، وبالتالى يتم رفض الفرضية .

٦) انتهت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر التشغيل فى القطاع المصرفى الليبى عند مستوى معنوية اقل من ٥% .

٧) توصلت نتائج الدراسة الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الخصائص لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر كفاية رأس المال فى القطاع المصرفى الليبى حيث جاءت مستوى المعنوية بدرجة غير مقبولة احصائيا اكبر من ٥% .

٨) توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر

الائتمان فى القطاع المصرفى الليبى ، حيث جاءت النتائج الاحصائية بمستوى معنوية اقل من ٥% مقبول احصائيا .

٩) انتهت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر السيولة فى القطاع المصرفى الليبى ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول احصائيا .

١٠) توصلت نتائج الدراسة الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر السيولة فى القطاع المصرفى الليبى ، حيث جاءت قيمة المعنوية بمستوى اكبر من ٥% غير مقبول احصائيا .

١١) انتهت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر التشغيل فى القطاع المصرفى الليبى ، عند مستوى معنوية اقل من ٥%

١٢) توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين درجة الالتزام بتطبيق معايير الاداء لممارسة المراجعة الداخلية وبين مخاطر كفاية رأس المال فى القطاع المصرفى الليبى ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% .

١٤- التوصيات:

يمكن صياغة توصيات الدراسة على النحو التالى:

١) فى ظل العلاقة الايجابية لتاثير تطبيق معايير ممارسة المراجعة الداخلية (الخصائص – الاداء) فان يمكن ان تعمل المصارف التجارية في دولة ليبيا على وضع نظام لتقييم المعايير التى يتم تطبيقها ومراجعة المعايير التى لم يتم تطبيقها طالما يحقق ذلك نتائج ايجابية على ادارة المخاطر .

٢) توصى الدراسة بان يتم الاخذ بالقيم الاحصائية التى تم التوصل اليها نظرا لانها تساهم فى تحديد مستوى العلاقة بين تطبيق المعايير وبين درجة المخاطر المصرفية سواء مخاطر الائتمان او مخاطر السيولة او مخاطر سعر الصرف او مخاطر كفاية راس المال او مخاطر التشغيل ، مع مراجعة نظم وآليات العمل التى يخضع لها نظام المراجعة الداخلية فى البنوك والمصارف التى لا تقوم بتطبيق المعايير بشكل كافى .

٣) توصى الدراسة القائمين على إدارة المراجعة الداخلية بالاهتمام بتطبيق معايير الخصائص نظرا لانخفاض مستوى الالتزام بالتطبيق عن معايير الاداء ، حيث يجب ان تعمل ادارة المراجعة الداخلية على زيادة تطبيق بنود المعايير المرتبطة بالغرض والسلطة والمسؤولية و الاستقلالية والموضوعية و المهارة والعناية المهنية اللازمة و تاكيد وتحسين جودة المراجعة .

٤) ان تعمل المصارف لا تلتزم بتطبيق المعايير على الاستفادة من دور ممارسات المراجعة الداخلية فى الحد من المخاطر المصرفية ، طالما ان الالتزام يمكن ان يساهم فى تحسين اداء فريق المراجعة الداخلية فى المصرف وبالتالى يحدث ادارة جيدة للمخاطر المصرفية .

٥) توصى الدراسة ان تضع المصارف الليبية نظام دورى لمراجعة درجة تطبيق معايير ممارسة الخصائص و الاداء ، واصدار بيان دورى بدرجة العلاقة بين تطبيق المعايير وبين درجة المخاطر وذلك لتحقيق الاستفادة بالنتائج التى توصلت اليها الدراسة .

٦) ان تعمل المصارف الليبية التى تم اثبتت النتائج حسن ادارتها للمراجعة الداخلية وتحسين مستوى المخاطر المصرفية نتيجة للالتزام بالمعايير على نشر ثقافة الالتزام بمعايير ممارسة المراجعة الداخلية حيث يمكن ان ينعكس ذلك على اداء النظام المصرفى الليبيى بشكل عام .

المراجع :

١. ابراهيم ، عز الدين (٢٠١٩) " استكشاف مدى العلاقة بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية وادارة المخاطر فى المصارف التجارية فى عمان " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة ، الجامعة الاسلامية

٢. عقده ، نبيل عبد العاطى (٢٠١٥) " قياس مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثر ذلك على اداء المصارف العاملة فى ليبيا " المؤتمر السنوى للادارة والمحاسبة .

٣. سعيد ، احمد محمد (٢٠٢٠) " دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية و الاداء المالى للبنوك التجارية فى الاردن فى ظل تطبيق اليات ادارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، عمان ، الاردن.

٤. عبد السلام ، ايناس محمد (٢٠٢٠) " تاثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطرة الإئتمانية وإنعكاسها على ربحية البنوك المصرية" ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها .

٥. محمد ، زياد الدين & السيبراوى ، عمر عبد الله (٢٠١٩) " قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والاداء لممارسة المراجعة الداخلية واثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة فى البنوك السودانية " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان. الكلية : كلية الأعمال.

6. Jonall,Holan (2019) "The effect of internal audit practice on liquidity and credit risk in commercial banks in India" Journal of Social Information, 12(6), 15-22

7. Lukorito , j ola (2019) "The effect of internal audit standards on risk management in commercial banks in Ukraine" he board and the audit committee. Available at SSRN 686
8. Felo , A. J. , Krishnamurthy , S. and Solieri , S. A. , 2013 , " Audit committee characteristics and the perceived quality of financial

reporting : an empirical analysis " , Working Paper Series , Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=401240 , April , P.P. 1 – 39

9. Demirag , jon A (2014) "The impact of compliance with internal auditing rules and standards on financial performance in banks in Australia "Journal of Social Information, 6(12), 22-

10. Douglas F. et a,(2016)" The impact of internal auditing on the quality profits" Managerial Auditing Journal, 25(2), 140